

Distr.: General  
8 May 2006  
Arabic  
Original: English

## اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة  
الدورة الخامسة والعشرون

محضر موجز للجلسة ٥٢٤

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة أباكا

### المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (تابع)  
التقرير الأولي لغينيا (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records, Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

**النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب  
المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد  
المرأة (تابع) (CEDAW/C/GIN/1)**

التقرير الأولي لغينيا (تابع) (CEDAW/C/GIN/1)

١ - بدعوة من الرئيسة، اتخذ أعضاء وفد غينيا أماكنهم من جديد إلى مائدة اللجنة.

٢ - السيدة أرييوت (غينيا): أعلنت أن الوفد سيقدم الإجابات على أسئلة أعضاء اللجنة في إطار أربعة مجالات مواضيعية: الصحة، والتعليم، والمسائل القانونية، والمسائل المؤسسية.

٣ - السيدة كامارا (غينيا): أجابت على أسئلة أعضاء اللجنة المتعلقة بالصحة، فاستشهدت بأدلة إحصائية تبين حدوث تحسن في الحالة الصحية للأم والطفل نتيجة لاستراتيجية الحكومة الرامية إلى توفير الرعاية الصحية الأولية المستندة إلى مبادرة باماكو. ووفقا لتعداد السكان والدراسة الاستقصائية المتعلقة بالصحة اللذين أُجريا في عام ١٩٩٩، انخفضت معدلات وفيات الأمهات أثناء النفاس في الفترة ما بين عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٩ من ٩٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء إلى ٥٢٨ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء، وانخفض معدل وفيات الرضع والأطفال من ٢٣٢ لكل ١ ٠٠٠ مولود إلى ١٧٢ لكل ١ ٠٠٠ مولود. وارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من ٥٢ سنة في عام ١٩٩٦ إلى ٥٤ في عام ١٩٩٩، وانخفض معدل الخصوبة الكلي من ٥,٧ أطفال إلى ٥,٦ أطفال في عام ١٩٩٩؛ كما انخفض معدل الولادات الإجمالي من ٤١ لكل ١ ٠٠٠ في عام ١٩٩٦ إلى ٣٦,٩ لكل ١ ٠٠٠ في عام ١٩٩٩. وارتفع عدد الولادات بمساعدة

طبية من ٢٢ في المائة إلى ٣٥ في المائة، كما ارتفع عدد الفحوص التي تجرى قبل الولادة من ٥٨ في المائة إلى ٧١ في المائة، وزاد اللجوء إلى خدمات تنظيم الأسرة من ٤ في المائة إلى ١١ في المائة، وزادت نسبة التغطية التحصينية ضد التيتانوس للحوامل والنساء في سن الإنجاب من ٤٣ في المائة إلى ٤٨ في المائة. وانخفض معدل وفيات المواليد من ٥١ لكل ألف مولود إلى ٤٨ لكل ١ ٠٠٠ مولود، وتقدم جميع أشكال العلاج الوقائي للمرأة والطفل مجاناً. وتمتع اللاجئات والمشرذات في جميع أنحاء البلد بنفس المزايا الصحية بوصفهن مقيمات في الوحدات الصحية ومخيمات اللاجئين على السواء. وقالت إنه فيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية، قررت ٩٦,٤ من النساء اللائي سُئلن في إطار دراسة استقصائية أجرتها المنظمة غير الحكومية "خلية التنسيق المعنية بالممارسات التقليدية الضارة بصحة المرأة والطفل" أنهن خضعن لإجراء عمليات تشويه الأعضاء التناسلية، وهن في سن العاشرة عادة. وخضع لهذه العملية جميع النساء دون تفرقة على أساس الدين.

٤ - وأضافت أن مكتب الإحصاءات التابع لوزارة الصحة قام بتجميع معلومات من مختلف الدوائر داخل الوزارة وتحليلها ونشر حولية سنوية، وتقريراً سنوياً، ونشرة صحية فصلية. ويشكل المكتب جزءاً من شبكة للخدمات الإحصائية الوزارية تابعة للحكومة تنسقها الإدارة الوطنية للإحصاءات والديمغرافيا ويترأسها وزير الدولة للتخطيط.

٥ - وأردفت قائلة إن القوانين الوطنية تسمح بإجراء عمليات الإجهاض للأسباب الطبية فقط، في حالات الحمل المبكر أو الإصابة بالمرض على سبيل المثال. وقدر معدل حالات الإجهاض بـ ٢٠ في المائة في دراسة استقصائية أجرتها منظمة غير حكومية في كوناكري. ويذلل برنامج غينيا لصحة الأم والطفل والمنظمات الوطنية وغير الحكومية

وإقليميا ووطنيا للرعاية الصحية في غينيا). وبدأت هذه المراكز في إعداد برنامج للأمومة الآمنة، وبرنامج لمراقبة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومشروع للصحة الإنجابية يشمل عنصر متعلق بتنظيم الأسرة. ويجري تدريجيا إنشاء شركات للتأمين المتبادل تغطي وفيات الحوامل والوفيات المتصلة بالولادة للمرأة الريفية.

٨ - وأكدت لأعضاء اللجنة أن هناك حملات جارية لتوزيع الرفالات عن طريق وحدات صحية عامة وخاصة ومنظمات غير حكومية. وتدعم عملية توزيع الرفالات حملة تزويد بالمعلومات واسعة النطاق، تستخدم وسائط الإعلام وغيرها من قنوات الاتصال. ويضمن الدستور الحق في الصحة، وتقوم الحكومة بتنفيذ برامج تشمل جميع المواطنين، ولا سيما للنساء والأطفال، وأكثر مجموعات المجتمع ضعفا. ويقوم عدد من المنظمات غير الحكومية، بما فيها خلية التنسيق المعنية بالممارسات التقليدية الضارة بصحة المرأة والطفل، بتدريب العاملين في مجال الصحة لمعالجة مشكلة العنف ضد المرأة والطفل. كما أصبحت المرأة أيضا أكثر وعيا بحقوقها: كثيرات من الضحايا لديهن من المعرفة ما يكفي للحصول على أوامر من المحكمة قبل اللجوء إلى التماس الشهادات الطبية من المستشفيات. وبدعم من المنظمات غير الحكومية ومن البرنامج الوطني للرقابة على الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والإيدز، تُوفر برامج تدريب للبعثات في بعض المدن ومراكز اللاجئين بهدف تحسين حصولهن على الرفالات والخدمات الصحية. كما تبذل جهود خاصة لتحديد أماكن دور الدعارة، والطرق الرئيسية الكبرى، والبارات، والفنادق، والأماكن الأخرى التي ترتادها البغايا.

٩ - وواصلت كلمتها قائلة إن برامج إرهاف الوعي للفتيات اللائي يواجهن مسائل تشويه الأعضاء التناسلية

المخصصة في مجال الصحة الإنجابية جهودا خفض عدد حالات الإجهاد السرية. وجرى التوسع في تقديم خدمات تنظيم الأسرة بدعم من المنظمات غير الحكومية.

٦ - واستطردت قائلة إن خلية التنسيق المعنية بالممارسات التقليدية الضارة بصحة المرأة والطفل تشكل أيضا جزءا من لجنة البلدان الأفريقية التي تعمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة. وقد وضعت الخلية خطة عمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة والطفل، وقد أسفرت حملة إرهاف الوعي الواسعة النطاق التي اضطلعت بها الخلية عن قيام من يمارس عمليات تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى في كوروسا، وكيرواني وكوناكري بتسليم آلتهم بصورة طوعية. وهذه العملية ماضية في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ مشاريع بالتعاون مع البنك الدولي ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية لإعادة تدريب القائمين بتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى على القيام بأعمال أخرى. واعتمدت الجمعية الوطنية تشريعا في تموز/يوليه ٢٠٠٠ يجرم تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى ويحول أعضاء المجتمع المدني اتخاذ إجراءات قانونية ضد ممارسي هذه العملية. وتتوجه برامج إرهاف الوعي لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى أساسا إلى وسائط الإعلام، وموظفي إنفاذ القوانين، وصانعي القرار، وصانعي الرأي العام، والعاملين في مجال الصحة، والضحايا. وتقوم وسائط الإعلام الحكومية والخاصة بنشر الرسالة بكل اللغات الوطنية في غينيا. وتضطلع المنظمات غير الحكومية في الأساس بالبرامج الرامية إلى مكافحة الممارسات التمييزية.

٧ - وواصلت بيانها قائلة إنه بموجب المادة ١٢ من الاتفاقية، عملت الحكومة على تحسين حصول المرأة الريفية على الخدمات الصحية من خلال تعزيز البرامج الوطنية للرعاية الصحية الأولية (ويوجد حاليا ٣٨٥ مركزا محليا

باسترداد التكلفة، فبينما يفرض تنفيذ مبادرة باماكو رسماً إسمياً يدفع لمرة واحدة، بهدف تغطية تكاليف الأدوية والمعدات الطبية، فإن التكاليف تدعم أساساً من الحكومة أو من جانب شركات التأمين المتبادل، بما فيها شركات التأمين المتخصصة في المخاطر المتصلة بالحمل في المناطق الريفية. ويحظى الطب التقليدي بالتقدير في النظام الصحي برمته في غينيا. ويشارك ممارسو الطب التقليدي في حملات إرهاف الوعي بشأن المشاكل الصحية الرئيسية، وتُجرى الأبحاث على النباتات الطبية ومدى فعاليتها. ويعتبر حرمان المرأة التي انقطع طمثها من الدخول في علاقات جنسية شكلاً من أشكال العنف ضد المرأة. ونظمت في هذا الصدد حملات لتغيير السلوك قامت بها خلية التنسيق المعنية بالممارسات التقليدية الضارة بصحة المرأة والطفل. وتحاول منظمات غير حكومية زيادة الوعي بأن عدم الخصوبة هي أيضاً مشكلة ذكورية.

١٢ - ومضت قائلة إن الموارد اللازمة لخطة التنمية الصحية الوطنية للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ سيتم تعبئتها في إطار استراتيجية غينيا الوطنية للحد من الفقر. وتركز الخطة على تطوير خدمات الصحة الإنجابية والنهوض بتنظيم الأسرة والوقاية من مرض الإيدز والسيطرة عليه.

١٣ - السيدة كوروما (غينيا): أجابت على أسئلة أعضاء اللجنة فيما يتعلق بالتعليم، قائلة إنه في حين أن المناهج الدراسية لا تجسد الاتفاقية ومبادئها صراحة، فإنها تنشر من خلال دورات تنظمها مختلف كيانات وزارة الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة والطفل والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وجرى تدريب المرشدين العصريين والتقليديين وغيرهم في مناطق غينيا الإدارية الثماني على الترويج للاتفاقية. وفيما يتعلق بما إذا كانت الحكومة تستند إلى الوثائق التي أعدتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان، قالت إن وزارة التعليم قبل الجامعي والتربية الوطنية، قامت

للأنثى والحياة الجنسية، وأساليب منع الحمل تشمل الحملات المدرسية (وقد قامت الخلية على سبيل المثال بتدريب مجموعات مختارة من التلاميذ على التوجه إلى غيرهم من التلاميذ وتوعيتهم)؛ ونماذج تثقيفية، وحملات تنظمها منظمات غير حكومية، بما في ذلك برنامج للإجازات الصيفية، تدمج فيه معلومات عن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، والإيدز، والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وأساليب منع الحمل، والحياة الأسرية في نسيج الأنشطة الترفيهية. وتبين أن مقاومة سياسة تنظيم الأسرة في غينيا مرجعها إلى عدم كفاية المعلومات المتعلقة بأساليب منع الحمل، ونقص خدمات تنظيم الأسرة، علاوة على العادات القديمة، والأمية، والنقص في عدد الموظفين المؤهلين. وتقوم برامج الصحة الإنجابية والمنظمات غير الحكومية باتخاذ تدابير لتحسين إتاحة خدمات تنظيم الأسرة. وأضافت إن المراهقين الذين يخافون من لقاء آبائهم في المراكز الصحية يمكنهم الحصول على المشورة بشأن هذه الخدمات في المدارس.

١٠ - وأشارت إلى أن ميزانية وزارة الصحة قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً في إطار الخطة المتوسطة الأجل للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية من ٢,١٦ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٦ في المائة في عام ٢٠٠١ - وأعطيت أولوية لبرامج المرأة والطفل. وستخصص نسبة مئوية كبيرة من الموارد المتحصلة نتيجة للإعفاء من الديون أو إعادة جدولتها في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لقطاعي الصحة والتعليم. ومنذ عام ١٩٨٤، أذنت الحكومة بخصخصة قطاعات طبية وصيدلانية معينة لإكمال الخدمات في القطاع العام؛ وربما أمكن للشركاء في التنمية إيلاء مزيد من الاهتمام للقصور الذي تعاني منه غينيا في مجال تمويل القطاع الصحي.

١١ - وأشارت إلى أن هناك خطة موضوعة لتدريب ونشر الموظفين بغية معالجة النقص الحاد في عدد العاملين في مجال الصحة، وخاصة القابلات في المناطق الريفية. وفيما يتعلق

الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية يتعين عليهم اجتياز امتحانات تنافسية لشغل الأماكن المتاحة في التعليم العالي، مع التمييز الإيجابي لصالح الفتيات اللائي يتمتعن بنفس الكفاءة التي يتمتع بها الفتيان. وقد ارتفع عدد الأماكن المتاحة للفتيات في الجامعات من ١٣ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ما يزيد عن ٤٥ في المائة في عام ٢٠٠٠، مع التركيز بصفة خاصة على المسارات التعليمية التكنولوجية. وتُشجع الفتيات على الالتحاق بالمهن العلمية والتكنولوجية بنشر الوعي عن هذه المهن بين الفتيات عن طريق المؤتمرات والمناقشات في المدارس. وعرضت ملصقا من ملصقات الحملة المتعلقة بمكافحة الأفكار المسبقة لدى الفتاة بكونها عاجزة عن ممارسة هذه المهن يظهر فتاة تقوم، بتشجيع من المدرس، بكتابة أمام صفها الدراسي الإجابة الصحيحة على عملية جمع عجز زميلها عن تكملتها. وتتاح المنح الدراسية للفتيات من خلال برامج للنساء في مجالي العلم والتكنولوجيا، لتحسين معدلات النجاح في الامتحانات الوطنية، ولدعم الفتيات المرشحات للامتحانات الوطنية، ومن خلال مبادرة التعليم من أجل الديمقراطية والتنمية. كما أنشئت لجنة للمدافعة عن قدرة المرأة على الالتحاق بالفروع العلمية والتكنولوجية.

١٦ - وردا على تساؤل اللجنة عن التدابير التي اتخذت لتشجيع الفتيات على الالتحاق بالمدارس، ومكافحة الأفكار النمطية، وتوعية المدرسين بالحاجة إلى اتخاذ نهج قائم على المساواة بين الجنسين. قالت إن تعليم الفتيات وتدريب النساء يحتلان مركزا عاليا من الأولوية في غينيا. وأنشئت لجان المساواة في إطار الإدارات الوزارية الثلاث المسؤولة عن التعليم. وقد اعتمد نهج متعدد القطاعات وأنشئت شراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لتحقيق مصلحة الفتاة والمرأة، تحت شعار أن تعليم الفتاة في غينيا هي شاغل الجميع، مما يعني أن الكل ينبغي أن يشارك في العملية.

بالتعاون مع الصليب الأحمر في غينيا بإدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية للمراحل الابتدائية والثانوية. واستهدفت مدارس معينة في العاصمة وفي جميع أنحاء البلد للمشاركة في البرنامج النموذجي. وفي آب/أغسطس، ستنظم حلقات عمل مخصصة للمدرسين بهدف تكرار التجربة على نطاق أوسع. وقد أضيف بعد يتعلق بحقوق الإنسان أيضا إلى المناهج الدراسية لمعاهد تدريب المعلمين.

١٤ - وقالت إن اللجنة طلبت مزيدا من المعلومات عن المبالغ المخصصة لتعليم المرأة، وما إذا كان التعليم مجانيا وإلزاميا، وكيفية استخدام الموارد في جميع مستويات النظام التعليمي لتشجيع الأسر الفقيرة على إبقاء أولادهم في النظام التعليمي. وفي ردها على ذلك الطلب، قالت إن التعليم في غينيا أصبح إلزاميا منذ حصول البلد على الاستقلال في عام ١٩٥٨ وكان مجانيا على الدوام في القطاع العام. غير أنه ما زالت توجد مشاكل تعترض الأبوين تتعلق بتوفير القرطاسية المدرسية والزي المدرسي وتغطية تكاليف نقل أولادهم إلى المدارس. وبدأت أنظمة التعليم الخاص في الظهور في عام ١٩٨٤ واستمرت في التوسع. وارتفع إنفاق الدولة على التعليم من ٢٥,٨ في المائة من الميزانية في عام ١٩٩٨ إلى ٢٩,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠. وفي إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، سيعاد استثمار المبالغ التي استردتها غينيا في قطاعي الصحة والتعليم.

١٥ - وفيما يتعلق بتساؤل اللجنة عن إنشاء نظام للحصص والمنح الدراسية للفتيات، وعمّا إذا كانت جميع الحاصلات على شهادة إتمام الدراسة الثانوية يقبلن في الجامعات وما هي التدابير التي اتخذت لتشجيع الفتيات على اختيار الدورات الدراسية التكنولوجية. ردت قائلة إن الحصول على شهادة إتمام كل من مرحلتَي الدراسة الثانوية لا يؤهل للالتحاق بالتعليم العالي في غينيا بصورة آلية. بل إن الفتيات والأولاد

الجوائز في معظمها هدايا من القرطاسية، وحقائب اللوازم المدرسية، والكتب المدرسية للفتيات. وفي عام ١٩٩٨، استفادت ٥٥ ٠٠٠ فتاة من هذه الحوافز في الـ ١٧ مقاطعة التي كانت فيها معدلات المواظبة على الدراسة هي الأكثر انخفاضاً. وهناك دورات للفتيات ذوات المستوى الدراسي المنخفض للحاق بزملائهن، ونظام للدروس الخصوصية وصندوق وطني لدعم تعليم الفتيات يمول من تبرعات القطاعين العام والخاص، والمنظمات غير الحكومية ومن ذوي الأريحية. كما أوضحت أنه يجري بناء الهياكل الأساسية للمدارس الجديدة وتزويدها بمراحيض منفصلة للفتيات والفتيان، وبإمدادات المياه المنقولة بأنابيب. وفيما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، أضيف ٣ ٥٠٠ حجرة دراسية. ويوجد الآن توزيع عادل للمهام بين الفتيان والفتيات مثل تنظيف حجرات الدراسة والملاعب: وقد درّب المدرسين في هذا الصدد، وعرفوا أن عليهم المشاركة في هذه الواجبات على قدم المساواة، ونظمت حملة ملصقات لتذكيرهم بذلك.

١٨ - وردا على سؤال اللجنة بشأن كيفية عمل الحكومة مع وسائل الإعلام لتغيير صورة المرأة وما فعلته لاجتذاب المساعدة من جانب وسائل الإعلام لتحقيق النهوض بالمرأة، ردت بأن الحكومة تعمل على نحو وثيق مع وسائل الإعلام العامة والخاصة، بهدف كفالة مراعاة المسائل الجنسانية في السياسات والبرامج المتعلقة بالتنمية القطاعية، وكفالة أن تقوم جميع المستويات في المجتمع باحترام وإعمال حقوق المرأة الأساسية. وعلى المستوى المحلي، تقوم محطات الإذاعة الريفية، التي تذيع باللغات المحلية بدور بالغ الأهمية، فيما يتعلق بجميع جوانب عملية النهوض بالمرأة. ويدرب المهنيين في وسائل الإعلام بانتظام على اختيار المحتوى المناسب للبرامج الجديدة التي يقدمونها للنهوض بالمرأة والتي تعتبر مسؤوليتهم فيها إيصال الرسالة المتعلقة بالأهداف، والإجراءات، والآثار المرجوة إلى الجماهير المستهدفة.

وكتفت حملات زيادة الوعي باستخدام جميع وسائل الاتصالات الإعلامية، بما في ذلك الاتصالات بين الأفراد. ونظمت حملات لمحو الأمية الوظيفية للمرأة بين المجموعات النسائية في ١٠ مقاطعات أو نحو ذلك حيث كانت نسبة النساء اللاتي التحقن بالمدارس ٣٠ في المائة أو أقل. وأضافت أنها تلاحظ في هذا الصدد أن هناك تفاوتاً كبيراً بين هذه المعدلات في شتى أنحاء البلد. وقالت إن المراكز التعليمية المسماة "مدارس الفرصة الثانية" وعددها ١١٠ مراكز منتشرة في ٢٩ مقاطعة من بين ٣٣ مقاطعة قد زاد عددها وتحسنت طريقة أدائها، وهي مخصصة للأطفال ما بين سن ١٠ سنوات و ١٦ سنة من الذين حصلوا أو لم يحصلوا على تعليم مدرسي سابق، وغالبية من يدرسون فيها من التلاميذ الذين يزيد عددهم عن ٥٠٠ تلميذ هم جميعاً من الفتيات تقريباً. وتم تجديد المراكز النسائية للنهوض الذاتي في كوناكري وأنشئت مراكز لتوفير الوظائف في كل عاصمة من عواصم الكوميونات الخمسة. وهناك أيضاً برنامج يوفر دورات لمحو الأمية، واستراتيجيات للتلمذة الصناعية وللتدريب في مجال العناية بالطفل للأمهات الفتيات والبائعات المتجولات المراهقات اللاتي يعملن لإعالة أسرهن. ويقوم المعهد التربوي الوطني بإزالة الصور النمطية التمييزية من المناهج الدراسية والكتب المدرسية ويعاد طبع الكتب المدرسية بعد إزالة الصور النمطية منها. ويجري تدريب المدرسين على المسائل الجنسانية لتغيير سلوكهم بحيث يعاملوا الفتيات والأولاد على قدم المساواة في الصف الدراسي بتزويدهم بنظام يقضي بما يجوز وما لا يجوز ومدونة سلوك لا غنى عنها للتفاعل مع الفتيات.

١٧ - وأضافت أن هناك عدداً من التدابير التمييزية الإيجابية يجري إعمالها. وتخصص جوائز لامتياز للفتيات ويتاح لمن التقدم للامتحانات الوطنية كما تخصص جوائز تحفيزية لأكثر الأسر مشاركة على إرسال بناتهم إلى المدرسة؛ وتشمل هذه

٢٠ - وردا على سؤال اللجنة عن برامج خاصة تتعلق بتحسين تعليم الفتاة وزيادة معدلات محو الأمية النسائية، وعن النتائج التي تحققت في هذا المجال، قالت إنه بالإضافة إلى التدابير التي ذكرتها بالفعل هناك عدد من الأنشطة التي تستهدف تعليم الفتيات، منها مشروع يستهدف تشجيع المواظبة الدراسية لدى الفتيات وبرنامج يشمل مرحلتين لإصلاح التعليم يتضمن تحسينات كمية ونوعية مع التركيز الخاص على التحاق الفتيات بالمدارس. كما أن خفض الأمية النسائية بمعدل يزيد عن نقطة مئوية إلى ٧٨,١٤ في المائة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ يمكن أن يعزى إلى الاتجاهات الجديدة في السياسة العامة الوطنية في هذا الصدد وإلى البرامج ذات الصلة التي اجتذبت المرأة إلى تعلّم القراءة والكتابة من خلال تلبية احتياجاتها الحقيقية التي أعربت عنها في مجالات الصحة، والتغذية، والتعليم، والبيئة، إلى جانب تحسين الفصول المخصصة لمحو الأمية، واستهداف أفقر النساء - النساء الريفيات - وإشراك المجتمع المدني. وارتفعت معدلات مواظبة الفتيات على الدراسة من نسبة تكاد تربو على ١٧ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ما يزيد عن ٤٤ في المائة في عام ٢٠٠٠.

٢١ - ومضت قائلة إنه على الرغم من جميع الجهود التي تبذلها الحكومة، وشركاؤها في التنمية والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، فإن أوجه القصور في التحاق الفتيات بالمدارس وفي محو الأمية النسائية ما زالت مستمرة. وبغية معالجة أوجه القصور هذه، شرع في تنفيذ برنامج مدته ١٢ عاما ابتداء من عام ٢٠٠١ يغطي جميع المراحل التعليمية ابتداء من مرحلة التعليم قبل المدرسي إلى مرحلة التعليم العالي بهدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٠٧، بالإضافة إلى ثلاث سنوات إضافية للترسيخ والتثبيت، تطوير برامج محو الأمية، وخاصة للكبار؛ تحسين نوعية التدريس؛ تطوير قدرات الإدارة اللامركزية؛ تطوير التدريب التقني

ويعوجب البرنامج الإطار للمساواة بين الجنسين والتنمية، عُين خبراء في الاتصالات ليكونوا جهة تفاعل بين وزارة الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة والطفولة وبين وسائط الإعلام.

١٩ - وتساءلت اللجنة عن الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في الاتصال بوسائط الإعلام. فردت قائلة إن المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية تعد شركاء ممتازين وفعالين للحكومة في هذا الميدان. وقالت إن الحكومة تستحدث نهجا متعدد القطاعات ليس داخل الإدارات التابعة لها فقط ولكن بين المنظمات غير الحكومية أيضا. وتتصدر أحد هذه المنظمات قضية الدفاع عن تعليم المرأة والفتاة. بينما أنشأت منظمة أخرى "فريق وسائط الإعلام" ينظم أنشطة زيادة الوعي، والدفاع عن قضية التحاق الفتاة بالمدرسة على مستوى المجتمعات المحلية، وذلك بعد تلقي التدريب المناسب المتعلق بالمساواة الجنسانية. بينما شاركت منظمة ثالثة في الأنشطة الخاصة بزيادة الوعي في المدارس. وهناك منظمات كثيرة أخرى تسهم كل في مجالها الخاص في تشجيع الفتيات على المواظبة على الدراسة، ومحو الأمية بين النساء وفي ظهور الوعي بالمساواة الجنسانية في غينيا. كما أن هناك "مروجين" للتعليم يختارون من بين صفوف قادة المجتمعات المحلية الذين يترقبون الأبواب من أجل زيادة الوعي بالمساواة بين الجنسين بين أتباعهم. والواقع أن وزارة الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة والطفولة قد نظمت حلقة عمل، في إطار الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، استطاعت خلالها أن تضع استراتيجية متكاملة للاتصالات فيما يتعلق بتعليم الفتاة حددت فيها العقبات الأساسية المتعلقة بالاتصال وسبل التغلب عليها من أجل تحقيق معدلات عالية من المواظبة الدراسية لدى الفتيات واستمرارهن في التعلّم حتى يحققوا النجاح على جميع المستويات الدراسية.

والمهني؛ تحسين نوعية التعليم العالي وأهميته بالنسبة للبحوث العلمية مع إعطاء الأولوية للفتيات في الوقت ذاته بغية تقليل أوجه التفاوت بين الجنسين، وقد أولى هذا البرنامج تركيزاً خاصاً أيضاً لتحسين نوعية التعليم للفتيات ولتقليل عدد الفتيات اللاتي يرسبن أو ينقطعن عن الدراسة.

٢٢ - وردا على سؤال اللجنة عن الفتيات في المدارس اللاتي يحملن وعن المرافق الصحية المدرسية، قالت إن الحكومة وضعت سياسة جديدة في عام ١٩٨٩ تقضي بأن تمتح الفتيات الحوامل إجازة دراسية حتى بعد أن يضعن بدلا من طردهن من المدرسة. وقد ظهر أثر هذا التغيير في السياسة العامة بعودة ما يقرب من ٧٠ في المائة من أولئك الفتيات إلى النظام المدرسي. ووضع برنامج للصحة في المدارس جرى تنفيذه في المدارس لتقديم أدوية مجانية، ومغذيات دقيقة ومضادات للطفيليات للتلاميذ بهدف إبقائهم في المدارس. وقد اتضح أن تعليم الأطفال يصبح أفضل نتيجة لهذا البرنامج.

٢٣ - وفيما يتعلق بتثقيف الآباء، قالت إنها أبلغت اللجنة عن إنشاء شبكة من رابطات آباء تلاميذ المدارس وأصدقاء المدرسة للعمل على نحو وثيق مع المدارس لضمان أن الأطفال بصفة عامة والفتيات بصفة خاصة يلقون العناية الواجبة. وتعمل الرابطات على الصعيد الوطني وعلى مستوى الأقاليم والمناطق، وعلى الصعيد المحلي حتى مستوى المدارس الإفرادية. وقالت إن المعهد الوطني للبحوث التربوية بالاشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة والطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، أعد برنامجاً لتثقيف الآباء يركز على توعية الآباء بضرورة إيلاء اهتمام خاص بتعليم وصحة أبنائهم.

٢٤ - وردا على سؤال اللجنة عن أهداف وأولويات الفريق الذي أنشئ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩

٢٥ - وسألت اللجنة عن نوع العلاقة التي تربط بين وزارة الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة والطفولة، وبين الوزارات المسؤولة عن التعليم. فردت قائلة إن وزارة الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة والطفولة تربطها علاقات وثيقة للغاية بالوزارات الثلاث المسؤولة عن التعليم: والواقع أن لديها مراكز اتصال مع كل من هذه الوزارات. فهي مسؤولة مع وزارة التعليم ما قبل الجامعي والتربية الوطنية عن تعزيز المرافق الخاصة بمرحلة الطفولة المبكرة، والجانب المتعلق "بنماء الرضع" من برنامج "التعليم للجميع" الذي مدته ١٢ عاما والذي يركز على التعليم قبل المرحلة الابتدائية، والتحاق الفتيات بالمدارس واستمرار مواظبتهم على الدراسة، واستحداث جوائز امتياز وجوائز حفازة للفتيات وأسرهم، ومحو الأمية لدى النساء، والجماعات النسائية، ومراكز لدعم النهوض الذاتي للمرأة، ومراكز لتوفير الوظائف. وهي تتعاون مع وزارة التعليم التكنولوجي والتدريب المهني في توجيه الفتيات نحو مسارات التعليم العلمي والتكنولوجي واستمرارها فيها، كما تتعاون في النهوض بالتدريب في مراكز دعم النهوض الذاتي للمرأة ومراكز التوظيف. وتقوم مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمتابعة الفتيات اللاتي شرعن في دراسات التعليم العالي.

٢٦ - وفي الختام، أبلغت اللجنة أنه تقرر أن يكون يوم ٢١ حزيران/يونيه هو "اليوم الوطني للفتيات" في غينيا،



أحكام القانون المدني بخصوص الزواج والجنسية مبعثا لقلق شديد لدى السلطة التشريعية في غينيا وتقوم حاليا الجمعية الوطنية والحكومة باستعراضها.

٣٠ - وفيما يتعلق بتعدد الزوجات، الذي يجرّمه القانون (بمقتضى المادة ٣١٥ من القانون المدني) وإن كان لا يزال يمارس، أجاب قائلاً إن التعدد يعتبر ممارسة تقليدية، وإن هناك استثناءات مسموح بها بموجب القانون المدني، ونادرا ما تلجأ الضحايا من النساء إلى المحاكم، خوفا من فقدان أزواجهن، ولأنهن يخضن لضغط اجتماعي وثقافي. والمشكلة أشد سوءا في المناطق الريفية. وتشمل تدابير مكافحة تعدد الزوجات تنظيم حملات لزيادة الوعي بشأن المسائل التي ينطوي عليها تعدد الزوجات والقيام بحملات دعوية لشرح أحكام القانون المدني المتعلقة بالزواج. والواقع أن كثيرا من أحكام القانون التي تعلّي من شأن وضع المرأة ليست معروفة للعامة. ولذلك كانت هذه الأحكام موضوعا لحملات دعائية وتجري ترجمتها إلى اللغات المحلية. وتشارك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والحكومة جميعها في هذه العملية.

٣١ - ومضى شارحا فقال إن القوانين ذات الطابع الأبوي لم تعدل لأن النظام الأبوي ما زال قائما في غينيا لأسباب سسيولوجية. إلا أن هناك تطورات لافتة للنظر تماما فيما يتعلق بقانون السوابق القضائية تعمل على إصلاح التوازن بين الزوجين، وتحويل السلطة "الأبوية" إلى سلطة "الأبوين".

٣٢ - وأضاف أن التناقض القائم بين الضمانات الدستورية المكفولة بحكم القانون، والأمر الواقع الذي تعيشه المرأة موجود نظرا لأنه لا يمكن معالجة أي حالة إلا إذا عرضت على المحاكم ووضعت في صيغة قانونية. وكثير من النساء تُنتهك حقوقهن، ولكن المحاكم لا يمكنها أن تفعل لهن شيئا

ويجري الاحتفال به ليس على المستوى الوطني فحسب، وإنما على المستوى المحلي أيضا، نزولا إلى مستوى فرادى القرى.

٢٧ - السيد تراوري (غينيا): أجاب على أسئلة أعضاء اللجنة بشأن المسائل القانونية، فقال إنه لا يوجد نظام قانوني متعدد المصادر في غينيا يجمع ما بين الشريعة الإسلامية والقانون العرفي من ناحية والقانون الوضعي من ناحية أخرى: فالقانون الوضعي القضائي هو النظام الوحيد في البلد. والواقع أن القانون العرفي يشير إلى النظام الاستعماري، الذي أنشأ نظام قانون قضائي للمواطنين الفرنسيين ونظاما حُصص لقانون عرفي لأهالي غينيا. وقد ألغي ذلك النظام المزدوج في عام ١٩٥٧، قبل حصول البلد على استقلاله بعام واحد، وقد كررت دساتير عام ١٩٥٨ و١٩٦٨ و١٩٩٨ التأكيد على أن جمهورية غينيا دولة علمانية. وردا على أسئلة اللجنة عن وجود محاكم لقضايا الأسرة وما هي التشريعات التي تستند إليها، أكد أن هناك محاكم مدنية تستند ولايتها القضائية على القانون المدني، وقانون الضمان الاجتماعي، وما إلى ذلك. وفيما يتعلق بالفرق بين ما هو غير قانوني، وبين ما هو مقبول بوصفه تقليدا أو عرفا، أوضح بأن مشروعية أي تدبير تُقيّم على أساس الرجوع إلى القانون الوضعي وليس العرفي.

٢٨ - وأضاف أن وضع الأرملة التي لم تنجب أولادا تحكمه أربعة مواد من القانون المدني التي تصون حقوق أولئك الأرملة وتحميها من الضرر. وقد اعتمدت السلطة التشريعية تلك الأحكام إدراكا منها أن الأرملة التي ليس لها أولاد، قد لا تحصل على شيء عمليا في بعض الأسر بعد وفاة الزوج.

٢٩ - وأضاف أن ثمة جزء كبير من قانون غينيا المحلي سابق للاتفاقية ويجري التوفيق بينه وبين الاتفاقية بالتدرج. وتتجه النية إلى تعديل مختلف القوانين، بحيث لا يبقى أي تعارض بينها. وتشكل حالات التمييز الحالية ضد المرأة في

الاستعمارية قد ألغيت بالفعل في عام ١٩٥٩ ومنذ أن اعتمد القانون المدني في عام ١٩٦٣، خضع لثلاثة تنقيحات. وكجزء من عملية إصلاح القوانين الدينامية المستمرة، وضعت الحكومة مشروع مدونة للأحوال الشخصية وقانون الأسرة وهو حاليا بصدد أن تعتمد الجمعية الوطنية.

٣٧ - وأجاب على مختلف الاستفسارات المتعلقة بالزواج، فقال إن الشخص الذي يمارس تعدد الزوجات عن طريق التعاقد أو المسؤول الحكومي الذي يقوم بالعقد، يتعرض للغرامة والسجن لفترة تتراوح بين ٥ سنوات و ١٩ سنة. وقال إنه قد جرت عدة محاكمات بسبب تعدد الزوجات، ولكنها حالات قليلة مقارنة بالعدد الحقيقي لهذه الزيجات. وأضاف إن الزوجات يترددن في اتخاذ إجراءات خوفا من فقد الأزواج أو التعرض للوم من جانب العائلة. إلا أن مناقشات علنية عديدة للموضوع قد أدت بنجاح إلى مقترحات إصلاح تتعلق بمشروع مدونة للأحوال الشخصية وقانون الأسرة. ولا توجد أحكام تحرّم الزواج بأخت الزوجة أو زواج الأرملة من شقيق زوجها المتوفى. وبغية مكافحة الزواج في سن مبكرة أو الزواج القسري، يحرّم القانون المدني زواج الفتيات أقل من ١٧ سنة وينص على أن الزواج ينبغي أن يكون عقدا يقوم على أساس التراضي (المادة ٢٨١) والموافقة الحرة للزوجين أيضا، وأن تشهد على ذلك السلطة المسؤولة (المادة ٢٨٢). وتبذل جهود لزيادة الوعي بهذه الأحكام. وبموجب الدستور الغيني، الذي يضمن علمانية الدولة، لا يمكن منع الزواج على أساس ديني.

٣٨ - وفيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للأنتى، تعرف المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات الاستئصال أو التشويه للأعضاء التناسلية، سواء في الذكر أو الأنتى بأنه عملية إخفاء، وهي جريمة يعاقب عليها بالسجن مدى الحياة، أو بالإعدام، إذا توفي الشخص الذي تعرّض للتشويه خلال أربعين يوما من إجراء العملية. وعندما تصل هذه الممارسات

ما لم تعرض هذه الانتهاكات أمامها لتقدير الضرر وفرض العقاب.

٣٣ - والمحكمة العليا هي المنتدى الوحيد الذي يُرجع إليه لإثبات عدم دستورية القوانين، حيث ترفع أمامها القضايا سواء بواسطة الأفراد أو بواسطة الفرع التنفيذي أو الفرع التشريعي في الحكومة. وفيما يتعلق بجدوى وضع خطة عمل للإصلاح القضائي من أجل إلغاء الأحكام التمييزية، قال إن السبيل الوحيد هو من خلال الإصلاح التشريعي. وفيما يختص بموضوع سيادة القانون الدولي، قال إن المادة ٧٩ من دستور غينيا تنص على أن القانون الدولي له الأسبقية على القانون المحلي. ومن هذا المنطلق تبذل الجهود للمواءمة بين التشريع المحلي والقانون الدولي.

٣٤ - وطُرح سؤال عن الدور الذي يقوم به مجلس الأسرة في مسائل الميراث فأجاب قائلا إن المجلس هيئة استشارية تتشكّل من أعضاء الأسرة، وقراراته، ليست ملزمة للقاضي، الذي يقيّمها حسب مشروعيتها سواء تم التوصل إليها بتوافق الآراء أم لا.

٣٥ - ومضى قائلا إن مراكز المعونة القانونية للنهوض بحقوق المرأة وحمايتها، هي الأماكن التي يمكن للمرأة الذهاب إليها لمناقشة قضاياها، والحصول على النصح والتوجيه فيما يتعلق بالولاية القضائية المناسبة لمساكلها. وتوجد بالفعل خمسة مراكز من هذا النوع تعمل على نحو تجريبي في كوناكري، وتنوي الحكومة أن توسع هذه الشبكة قريبا في جميع أنحاء البلد.

٣٦ - وأعلن أنه ليس من المتوخى حاليا إجراء أي تعديل في الدستور لكي يعبر عن الاتفاقية، التي يتسق معها فيما عدا بالنسبة لتعريف التمييز بين الجنسين. وفيما يتعلق بتنقيح أحكام القانون المدني المتعلقة بالميراث والزواج الموروثة عن قانون نابليون، قال إن الأحكام الموروثة من الحقبة

٤١ - واختتم شرحه قائلاً إن الإدارة الإحصائية الوطنية هي المسؤولة عن جمع وتصنيف جميع البيانات حسب نوع الجنس. وبموجب المادة ٧٤ من القانون المدني يمكن للأولاد الذين وُلدوا لأم غينية خارج غينيا أن يختاروا جنسيتهم عند بلوغهم سن الرشد؛ و سن الرشد الجنائي هو ١٨ سنة أما سن الرشد المدني فهو ٢١ سنة. وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في وضع مشروع مدونة للأحوال الشخصية وقانون الأسرة، قال إن العديد من النساء من مختلف الأوساط شاركن في وضع مشروع المدونة برعاية وزارة الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة والطفولة.

٤٢ - السيدة أرييوت (غينيا): أجابت على أسئلة أعضاء اللجنة المتعلقة بالأمر المؤسسية، فقالت إن تقرير غينيا المقدم إلى اللجنة أعد بمساعدة الاستشاري المقدم من اللجنة المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة، بناء على طلب الوزارة. وخلال حلقة عمل دامت أسبوعين وجمعت بين ممثلين عن الوزارة وغيرها من الإدارات الوزارية، وعن العديد من المنظمات غير الحكومية التي تشمل رابطات المهنيات في المجالين القانوني والطبي، وعن النقابات الخمس، ووسائل الإعلام، ووكالات الأمم المتحدة، والشركاء الآخرين في التنمية. ويستند التقرير على المناقشات الشاملة التي دارت بينهم بشأن التدابير التشريعية والقضائية، والتنظيمية وغيرها من التدابير اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

٤٣ - وأضافت أن النهوض بالمرأة يستلزم بالضرورة مشاركة عدد من القطاعات الاقتصادية الاجتماعية والإدارات الحكومية. وكل إدارة من هذه الإدارات لديها جهات تنسيق رفيعة المستوى تعنى بالمرأة للإشراف على التنسيق فيما بين الوزارات والسياسات. وأضافت أن السياسة الوطنية للنهوض بالمرأة تنفذ على ثلاثة مستويات: مستوى وزارة الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة والطفولة والدوائر اللامركزية التابعة لها؛ ومستوى القطاعات المختلفة

إلى علم المحاكم، حتى من خلال البلاغات المجهولة، تقوم على نحو منتظم بتوجيه لائحة اتهام إلى مرتكب الجريمة، ولكن في الممارسة العملية تلتزم ضحايا تشويه الأعضاء التناسلية للأثني الصمت حرصاً على شرف العائلة. وبصفة عامة، وضعت خطط عمل عديدة لمكافحة العنف ضد المرأة وقد نفذ بعضها بالفعل.

٣٩ - وبغية تعزيز حقوق المرأة وتثقيف النساء، وقادة الرأي والشباب والأطفال بشأن الصكوك القانونية الوطنية، والإقليمية والدولية القائمة، تُنظم حملات لنشر المعلومات في جميع أنحاء البلد، ليس من جانب الحكومة وحدها، وإنما من جانب المجتمع المدني أيضاً. وقد أصدرت المنظمات النسائية غير الحكومية، على سبيل المثال، نشرات وأدلة تدريب، ووفرت أفراد ييسرون إجراء المناقشات بين المجموعات.

٤٠ - وواصل توضيحه قائلاً، إنه في حين لا يوجد تمييز ضد المرأة، فعندما يتعلق الأمر بالمشاركة في صنع القرار على المستوى السياسي، يجري تطبيق تدابير علاجية من أجل تعزيز المستوى المدني لمشاركة النساء في هذا المجال. وقال إن المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني اضطلعت بحملات لإصدار بطاقات هوية وطنية للنساء، وجمعت بين الأفراد لإجراء مناقشات في إطار الحلقات الدراسية والموائد المستديرة، ونشر الكتيبات عن الزواج، والطلاق، والميراث، وإصدار أدلة للمساعدات القانونية. وقام المسؤولون الحكوميون بترجمة "جواز سفر المساواة" إلى اللغات الوطنية الثماني وتوزيعها على نطاق واسع جنباً إلى جنب مع مختلف تقارير غينيا المقدمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وبإنشاء مرصد وطني لحقوق المرأة تحت رعاية الجمعية الوطنية، ونظمت دورات متنوعة للمعلومات والدعوة بشأن الاتفاقية للقادة السياسيين، والإداريين، والدينيين وغيرهم من القادة.

مجموعها ٠٠٠ ٣٨٤ ٩٠٠ فرنك غيني في عام ١٩٩٩ و ٠٠٠ ٩٤٢ ٩٠٠ فرنك غيني في عام ٢٠٠٠. ولدى صندوق دعم أنشطة المرأة الاقتصادية، وهو مشروع للحد من الفقر تموّلته الحكومة وصندوق التنمية الأفريقي، مبلغ قدره ٤ ملايين فرنك غيني تحت تصرفه. وأنفقت منظمة "Yè tè mali" (المساعدة الذاتية) وهي شبكة للادخار والائتمان أنشئت منذ ثلاث سنوات ١٤٩ مليون فرنك غيني على مساعدة ٣٧٩ ١ امرأة.

٤٧ - وواصلت شرحها فقالت إن وزارة الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة والطفولة مسؤولة عن ضمان أن جميع التشريعات ذات الصلة تتضمن أحكاما تتعلق بصورة خاصة بالجنسانية. وقد أنشئت جهات تنسيق في سياق البرنامج الإطاري للتنمية والجنسانية، وعدلت سياسات قطاعية لكي تشمل منظورا جنسانيا. وسينشأ مرصد للمساواة الجنسانية في المستقبل القريب. وقد أنشئ برنامج مجتمعي ترعاه الأمم المتحدة لإعادة الإدماج تبلغ ميزانيته مليوني فرنك غيني لتيسير إعادة إدماج النساء والفتيات المعوقات في مجتمعاتهم المحلية الأصلية. ويشمل هذا البرنامج توفير معلومات وتدريب للأسرة، وزيادة الوعي في المجتمعات المحلية، وتقديم دعم مالي لمساعدة المعوقات على إيجاد مهنة لتوليد الدخل. ومثل هؤلاء الأشخاص كانوا يعتبرون في الماضي مواطنين من الدرجة الثانية إلى حد ما، ويضطرون إلى ممارسة الشحاذة في الشوارع، وكثيرا ما يمارسون هذا العمل في شوارع العاصمة. وأشارت إلى وجود مركز وطني ومركزين محليين لتقويم الأعضاء، ومعهد للمكفوفين من الشباب، ومدرسة للصم/والبكم ومدرسة للأطفال المكفوفين. وبغية زيادة دور المرأة في عملية صنع القرار، أُحرقت دراسة استقصائية في عام ٢٠٠٠ عن الحالة الراهنة للمرأة في المجالات العامة، والخاصة والسياسية، وستوضع النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة في الاعتبار لدى إنشاء

بمساعدة جهات التنسيق، ومستوى مساعدة المرأة الذاتية والمنظمات الأخرى. وكجزء من التنفيذ على مستوى القواعد الشعبية، ونظرا للروابط الهامة بين ممارسات معينة وبين التقاليد الإسلامية، فمن الضروري للغاية شرح السياسة العامة للقادة الحزبيين والزعماء الدينيين أيضا. وأضافت أن إنشاء الوزارة يعد مؤشرا على الأولوية التي تعلقها الحكومة على المساواة بين الجنسين، كذلك الحال بالنسبة لإنشاء الرابطة الغينية للنساء الرائدات والشبكة التي تعزز إنشائها للنساء المشتغلات بالسياسة، ومشروع القانون المتعلق بحق المواطنة للمرأة، ومشاركة عدد كبير من المنظمات النسائية على مستوى القاعدة.

٤٤ - وتعهدت بنقل توصيات اللجنة وتعليقاتها إلى الحكومة عندما تقدم تقريرها إليها، بما في ذلك تلك التوصيات والتعليقات المتعلقة بتدني مستوى اللجوء إلى المحاكم لمكافحة تعدد الزوجات وتشويه الأعضاء التناسلية للأثني. وأوضحت أن المنظمات غير الحكومية سيطلب منها أن تتدخل في هذه المسائل بوصفها أطرافا مدنية.

٤٥ - ومضت قائلة إن البرنامج الإطاري للتنمية والجنسانية هو أداة تستهدف تنفيذ سياسة وطنية للنهوض بالمرأة. وقالت إن البرنامج يتكون من خمسة عناصر رئيسية ورد وصف لها في التقرير في الفرع الخاص بالمادة الثالثة (٣-٣). وأضافت إن الوزارة لديها قواعد بيانات خاصة بها عن المرأة والأطفال تعمل على تحديثها بصفة منتظمة بالتنسيق مع إدارة الإحصاءات والديمقراطية الوطنية.

٤٦ - وردّا على سؤال عن تمويل برامج للنهوض بالمرأة وعن توظيف النساء، قالت إن الوزارة نفسها قامت بتمويل خمسة برامج ومشاريع تتعلق بالمرأة بتكلفة إجمالية قدرها ٥,٤ مليون فرنك غيني فيما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠١. وإن النساء العاملات في الخدمة المدنية حصلن على مرتبات

زيادة عدد اللاجئين بما في ذلك المشردين داخليا من الغينيين. وأعلنت أن حكومتها تحاول توفير الاحتياجات التعليمية والصحية والغذائية والمرافق الصحية للاجئين وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية الدولية لهم. وقالت إن اللجنة شأنها شأن زميلتها الغينية كثيرا ما تنخرط في أنشطة تجارية صغيرة الحجم، مثل بيع السمك، كوسيلة لتوليد الدخل. وبعض اللاجئين يتجمعون في مخيمات، من أجل تيسير حصولهم على المساعدة الدولية.

٥٠ - واحتتمت ردودها بأن ألفت الضوء على الجهود التي تبذلها حكومتها للقضاء على الفقر، مثل مشاركة جميع الوزارات في برنامج مدته ثلاث سنوات يموله البنك الدولي والشركاء في التنمية، كما شكرت اللجنة لتوصياتها المتعلقة بأفضل السبل لمواصلة النهوض بالمرأة.

٥١ - الرئيسة: أثنت على الوفد لحسن عرضه لإجاباته الوافية وحثت الدولة الطرف على مواصلة جهودها من أجل تمكين المرأة، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة والتعليم والقضاء على الفقر. وقالت إنه في حين أنه يوجد إطار قانوني واف قائم بالفعل، فمما له أهمية جوهرية أن يصبح المجتمع أكثر وعيا بقضايا المرأة حتى يتسنى تعديل المواقف التقليدية وحتى تستطيع المرأة الاستفادة التامة من حقوقها من أجل تحقيق المساواة الكاملة. وبيّنت أن المرأة ينبغي أن تقوم أيضا بدور هام في الترويج لثقافة السلام على الصعيدين الوطني والدولي. وهي تحث الدولة الطرف على نشر توصيات وتعليقات اللجنة الختامية على نطاق واسع وعلى البناء على تجربة البرامج الابتكارية والشراكات الرامية إلى النهوض بالمرأة.

٥٢ - السيدة أرييوت (غينيا): أشارت إلى أن وفد بلدها مصمم بالفعل على إنشاء لجنة متابعة تنفيذ الاتفاقية وسيعمل على نقل جميع توصيات اللجنة إلى حكومته. وستنظم حلقة عمل أيضا كجزء من الجهود الرامية لزيادة الوعي بالحوار مع

مرصد وطني للمسائل الجنسانية. وبالإضافة إلى ذلك أنشئ فريق عامل يعنى بالمسائل الجنسانية والمساواة في إطار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتشكلت رابطة للخريجات الجامعيات، وتشارك جماعة ضغط نسائية من الوزارات والبرلمانيات بفعالية شديدة في الجهود الرامية لتسوية حالات الصراع في المنطقة.

٤٨ - ومضت قائلة إن تحسين حالة المرأة الريفية يعد عنصرا هاما في سياسة الحكومة للتنمية الزراعية، التي تعتبر لامركزية إلى حد بعيد وتنفذ حاليا على نطاق البلد بأسره. ونتيجة لهذه السياسة، زاد عدد النساء المشاركات في برامج الإعلام والتوعية من ٢ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٩، ويتلقى ٤٧٠ ٢٥ من الأعضاء دعما في ٧٤٩ تجمعا وتحصل ٦٧٣ ١٥٣ امرأة على مساعدة من خلال أفرقة الاتصال. وبعض المنظمات ترأسها نساء وتتقلد النساء مناصب المسؤولية في الأفرقة والوكالات المشاركة في العمل مع المرأة الريفية. وقد أنشئت أيضا أشكال متنوعة من مشاريع الائتمان الصغير جدا.

٤٩ - وفي ردها على الأسئلة المتعلقة بممارسة العنف ضد اللاجئين، ذكرت بأن عشر سنوات من الحرب في ليبيريا وسيراليون قد أدت إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين، يقدر عددهم الآن بعشر العدد الكلي لسكان البلد، وهي أعلى نسبة من اللاجئين لدى أي بلد مضيف. وأضافت أن السكان في المناطق الحدودية يميلون إلى إقامة روابط عائلية وعرقية، ومن ثم فإن معظم اللاجئين تم تقبلهم من جانب السكان المحليين الغينيين. وأشارت إلى أن غينيا موقّعة على إعلان جنيف المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ وبرتوكول ١٩٦٧ المتعلق بمركز اللاجئين وقد قامت بعمل جدير بالثناء فيما يتعلق بتلبية احتياجات أولئك اللاجئين بدعم شحيح من العالم الخارجي. وقد تفاقت الحالة مؤخرا، نظرا لأن التوغل المسلح في الأراضي الغينية أدى إلى

اللجنة على جميع مستويات المجتمع. وأضافت أن كثيرا من التقدم قد أحرز بالفعل في بعض المجالات، فعلى سبيل المثال، حققت مجموعة وطنية نجحا كبيرا على مدى ١٦ سنة في مجال مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإثني. وقالت إنها تتطلع إلى مواصلة الحوار مع اللجنة في عام ٢٠٠٢.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.